المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية

د. عبد الحليم عمار غربي
قسم الأعمال المصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

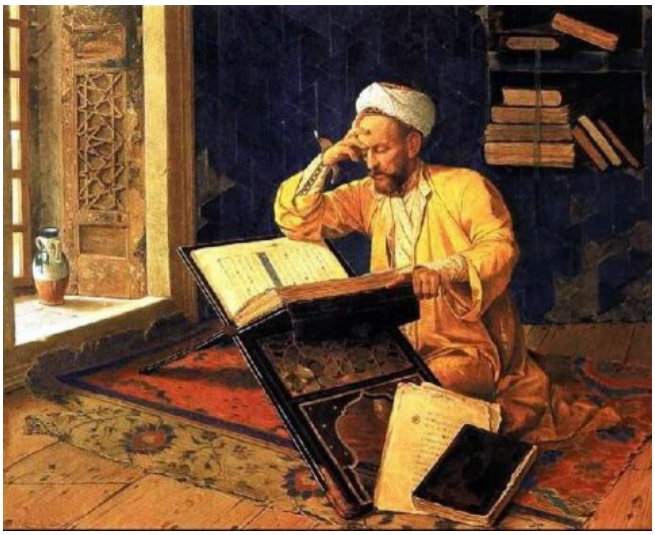

تمهيد

أشارت بعض التقارير إلى أنه بالرغم من تراجع المبيعات لدى معظم المؤسسات والشركات بسبب الأزمة المالية العالمية؛ فإن إحدى السلع قد زاد الإقبال عليها بشكل ملحوظ، تمثَّلت في كتاب "رأس المال" للمفكر الاقتصادي الاشتراكي "كارل ماركس"؛ حيث أفادت دُور النشر ومعارض الكتب في أمريكا وأوربا واليابان بأن الطلب على مؤلَّفات ماركس ارتفع بقوة منذ أن بدأت الأزمة المالية!

كما أشارت بعض التحاليل إلى أن المفكر الاقتصادي الرأسمالي "جون مينارد كينز" في كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" عَرَض تحليلاً شاملاً للتوظيف وتقلباته بما جعل نظريته العامة أكثر من مجرّد نظرية للأزمة الاقتصادية؛ حيث يبدو أن العالَم الرأسمالي الذي استثقل أفكار كينز؛ مضطرٌّ اليوم لزيارة عيادته والإنصات إلى نصائحه وسياساته التي تدعو الدولة إلى مزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية!

ومن الغريب حقاً في ظل هذه الظروف عدم الإشارة إلى إسهامات المفكر الاقتصادي "المقريزي" الذي يُلقَّب ب "أبي النقود"؛ حيث يُعتبر من أوائل الكتّاب الذين كتبوا في الأزمات، وأول مَن تكلَّم عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار)، وأول مَن ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات)!

لقد أشار المقريزي إلى أزمات نقص الإنتاج، وحدَّد أهم الأسباب لحدوث الأزمات الاقتصادية والمجاعات العنيفة، سواء أكانت بسبب الطبيعة (حالات الجفاف والقحط التي تصيب المحاصيل)، أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفاته كالصراع السياسي وتفشّي الرشوة وغلاء دُور السكن وارتفاع إيجارها وانخفاض قيمة النقود!

أولاً: التعريف بالمقريزي وإسهاماته الاقتصادية

١. السيرة الذاتية للمقريزي: كان المقريزي مؤرِّخاً كبيراً ذا نزعة اقتصادية نقدية، وُلد وعاش وتوفِّي في مصر عن عمر ناهز الثمانين، وتولّى عدداً من الوظائف الإدارية والتدريسية والقضائية في القاهرة ودمشق، ثم تفرَّغ للبحث والتأليف لتكون كتاباته مصادر علمية يعتمد عليها الباحثون في تراث المسلمين العلمي في التاريخ والاقتصاد.

ويُصنَّف المقريزي من بين علماء الاقتصاد نظراً لاهتماماته المتزايدة برصد التاريخ الاقتصادي ومحاولة تفسير بعض الوقائع الاقتصادية؛ حيث ركَّز بشكل واضح في مؤلَّفاته على الجوانب التالية:

- الأسواق من حيث أنواعها وتاريخها ومواقعها قديماً وحديثاً بالنسبة إلى زمنه؛
- الفساد الإداري والاقتصادي الذي ميَّز بعض المراحل من تاريخ الدول الإسلامية؛
- الموازنة العامة للدولة وطرق تحضيرها، والنظم التي مرّت بها عبر العصور والدول؛
- النقود والمراحل التي مرت بها، والسياسات النقدية المختلفة؛
- النظم الاقتصادية التي سادت البحر الأبيض المتوسط في فترة ما بعد الحروب الصليبية؛
- علاقة الضرائب بالأسعار (راجعية الضريبة؛ أي رجوع عبئها على المستهلك النهائي)؛
- الموازين والمكاييل (وقد خصَّص لها مؤلَّفاً خاصاً).

وفضلاً عن ذلك؛ فقد اضطلع المقريزي نفسه بمهام ووظائف ذات طابع اقتصادي؛ حيث تولّى الحِسبة عام ٨٠١هـ، فأشرف على الأسواق وأحوال التجار والباعة وراقب الموازين والمكاييل.

جدول ١ : السيرة الذاتية للمقريزي

الاسم والكنية	• الاسم الكامل: أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقريزي؛ • الكنية: تقي الدين المقريزي؛ • يُنسب إلى مقريز وهي حارة المقارزة بمدينة بعلبك بالشام التي انحدرت منها أسرته؛ • البعلي (نسبة لبعلبك، بلد أبيه وجدّه).
تاريخ الولادة	• محلّ اختلاف؛ • ٧٦٦ أو ٧٦٩هـ/١٣٦٤م بالقاهرة (مصر).
تاريخ الوفاة	• محلّ اتفاق؛ • ٨٤٥هـ/١٤٤١م بالقاهرة.
عصره	• فترة ما بعد الحروب الصليبية؛ • عاصر دولة المماليك البحرية (التركية) التي امتدّ حكمها في مصر ١٣٦ عاماً (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م) ودولة المماليك البرجية (الجراكسة) التي دام حكمها ١٣٩ عاماً (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م).
الأبناء	• أب لبنت وحيدة تُوفِّيت سنة ٨٠٦هـ.
الخبرة الدراسية	• الأزهر + رحلات علمية إلى الحج والشام؛ • أحد تلامذة ابن خلدون.
المؤهلات العلمية	• فقه (شافعي) + تاريخ (إسلامي) + اقتصاد (أزمات ونقود)؛ • معارف أخرى (علوم الحشرات والمعادن والطب والجغرافيا).
الخبرة العملية	• الوزارة: ديوان الإنشاء؛ • التدريس: معلِّم في المدارس الجامعة بالقاهرة؛ • الخطابة والإمامة: خطيب بمسجد عمرو بالفسطاط؛ • القضاء: قاضي ونائب للحكم بدمشق؛ • الحِسبة: محتسب (مراقب السوق) في القاهرة.
الإنتاج العلمي	٢٠٠ مؤلَّف (موسوعية كبيرة وكتب صغيرة)؛ منها: • المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (المعروف بالخطط المقريزية، ٤ أجزاء)؛ • السلوك لمعرفة دول الملوك (رصد فيه تاريخ دولة المماليك في مصر)؛ • إغاثة الأمة بكشف الغمة (تشخيص للأزمات التي حلّت بمصر وأسبابها)؛ • إمتاع الأسماع (٦ مجلدات)؛ • النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم (كتاب تاريخي بحت)؛ • المكاييل والموازين الشرعية (حوالي ٢٠ صفحة)؛ • شذور العقود في ذكر النقود (رسالة في النقود الإسلامية)...

٢- الفكر الاقتصادي عند المقريزي: إذا كان المقريزي يُوصف بأنه عميد المؤرِّخين؛ فإن التصنيف الاقتصادي لكتب المقريزي يدخل في التاريخ الاقتصادي؛ حيث له مرجعان يبحثان في الأزمات الاقتصادية والاقتصاد النقدي هما:

- إغاثة الأمة بكشف الغمة: أو تاريخ المجاعات في مصر، واحتوى هذا الكتاب الذي لا يتجاوز ٦٠ صفحة على نظريتين هامتين:
- النظرية الأولى: تعليله للأزمة الاقتصادية التي حلّت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر بأنها ناشئة عن فساد النظام النقدي؛ وبذلك يكون المقريزي أول مَن وضع النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية، وقد اقترح على السلطات إصلاح السياسة النقدية كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة؛
- النظرية الثانية: بحثه لنتائج التضخم وأثره على مختلف فئات المجتمع، وقد عرض بعمق وتفصيل قضية القوة الشرائية الحقيقية للنقد وقوته الشرائية الاسمية، وطالب باستبعاد العملات الاعتبارية الرمزية والأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة.
- شذور العقود في ذكر النقود: كتبه المقريزي ليكون فصلاً من فصول كتابه "إغاثة الأمة"، ثم جعله بعد ذلك كتاباً مستقلاً في ٣٠ صفحة، وقد أشار فيه إلى بعض القضايا النقدية الهامة التي شغلت اهتمام الاقتصاديين، ومنها:
- الإشارة إلى قانون غريشام: سبَق المقريزي وزير المالية البريطاني "توماس غريشام" Thomas Gresham (١٥١٩م-١٥٧٩م) في أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيِّدة من التداول؛ أي أن النقود الرديئة (العملات النحاسية التي تكون قيمتها الفعلية أقل من قيمتها الاسمية) هي التي تُستعمل في المعاملات، أما النقود الجيِّدة (العملات الذهبية أو الفضية التي تكون قيمتها الفعلية أعلى من قيمتها الاسمية) فيُحتفظ بها؛
- الإشارة إلى علاقة كمية النقود بقوتها الشرائية: تعرَّض المقريزي إلى مشكلة إفراط الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛ ومن ثمّ ضعف القوة الشرائية للنقود بما يعني وجود التضخم؛
- الإشارة إلى خطورة تهريب المعادن على شكل نقود: نظراً لوجود قيمتين للمعدن الواحد (نقدية ومعدنية)؛ الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إذابة القطع النقدية وتحويلها إلى سبائك وتهريبها إلى الجهات التي تُحقِّق بها فائدة أكبر؛
- الإشارة إلى ضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية والنقود المساعدة: كما هو الحال في العلاقة بين الذهب والفضة من جهة؛ والفلوس (العملات الصغيرة المصنوعة من النحاس) من جهة أخرى.

ثانياً: قراءة في كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" للمقريزي

١. المنهج العلمي للمقريزي: يندرج كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" الذي ألَّفه المقريزي عام ٨٠٨هـ/١٤٠٥م ضمن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد؛ حيث تُبيِّن الموضوعات المذكورة فيه أن المقريزي كتب عن التاريخ الاقتصادي، وعن النقود، وعن جوانب اقتصادية تحليلية تتعلَّق بالأسعار.

ولا يقتصر المنهج العلمي للمقريزي على تسجيل الوقائع التاريخية فحسب؛ بل يُضيف لذلك تحليلاً دينياً وسياسياً واقتصادياً للأسباب. ولا يقف عند حدّ ذكر الحادثة، ثم تحليلها للتعرُّف على أسبابها؛ بل يُقدِّم بعد ذلك اقتراحات لعلاج ما يكتب عنه.

وقد انتهج المقريزي تحليل ابن خلدون في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" لتحديد أسباب الأزمات الاقتصادية؛ حيث بيَّن ابن خلدون الرابطة السببية بين الحكومة الرديئة وارتفاع أسعار الغلال، ببيان أنه في المرحلة الأخيرة من عمر الدولة، عندما تُصبح الإدارة العامة فاسدة وغير فاعلة، وعندما تلجأ إلى الضرائب الجائرة؛ فإن المزارعين يفقدون حافز الإنتاج ويتوقفون عن زراعة الأرض، فيتسبَّب فقدان المخزون في قصور العرض وحدوث المجاعة وتصاعد الأسعار.

لقد كتب المقريزي عن أخبار المجاعات كشكل من أشكال الأزمات الاقتصادية، وعقّب على كل ما كتبه عن هذا الحدث الاقتصادي بنصوص قرآنية أو نبوية ترتبط موضوعياً بأفكاره وآرائه؛ مما يدل على إسلامية آراء المقريزي. كما أنه يأخذ بالرأي القائل بأن تطور المجتمعات وانتقال الأمم من حال إلى حال تعمل عليه المعاصي التي تشمل كل سلوكيات الفرد والمجتمع الداخلة في دائرة النواهي التي منعها الإسلام؛ فاحتكار السلع معصية وظلم الحكام معصية وهكذا...

٢. دوافع بحث المقريزي: لعل السبب الذي دفع المقريزي إلى تأليف كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" هو ما ذكره في مقدِّمته أنه " لما طال أمد هذا البلاء المبين، وحلّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهين، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّ في زمن شبهها، وتجاوزوا الحدّ فقالوا: لا يمكن زوالها (...). وذلك أنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون، ومع العوائد (= العادات) واقفون، ومن روح الله آيسون".

"ومَن تأمَّل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد... إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان، ويقتضي إلى شرح وتبيان. فعزمتُ على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع. وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع. وأختمُ القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء، مع الإلماع بطرق من أسعار هذا الزمن، وإيراد نبذ مما عبر من الغلاء والمحن. راجياً من الله سبحانه أن يوفق من أسند إليه أمور عباده، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده، إلى ما فيه سداد الأمور، وصلاح الجمهور؛ إذ الأمور كلها وجلها إذا عُرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها".

٣. محتويات كتاب المقريزي: تضمَّن كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" حوالي ٢٦ أزمة مجاعة؛ وقد توزَّعت محتوياته في مقدمة وثمانية فصول؛ على النحو التالي:

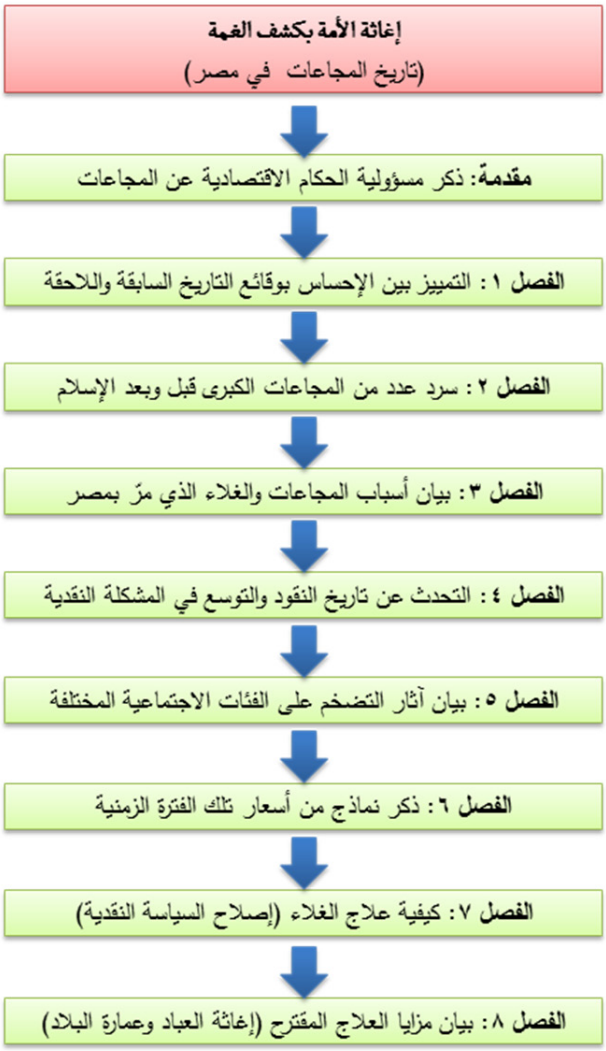

ثالثاً: احتواء الأزمة الاقتصادية من وجهة نظر المقريزي

١. أسباب الأزمة الاقتصادية: شهدت مصر أزمات متوالية في القرن السابع والثامن والتاسع الهجري؛ بسبب انخفاض منسوب مياه النيل، وتراكم المشكلات دون حلها جذرياً من قِبل المسؤولين.

يُسمِّي المقريزي الأزمة أو الكارثة بالغمّة وهي الكربة، ويُشير في إطار وصف المجاعات إلى موقف يتميَّز بنقص إنتاج السلع وارتفاع أسعارها، ويُحدِّد الأسباب التي أدت إلى حدوثها ووصفها لتفاديها وعدم الوقوع فيها مرة ثانية!

ويرى المقريزي أن المجاعة الطويلة آنذاك (٧٩٦-٨٠٨هـ) لم تكن أسوأ من المجاعات الاقتصادية السابقة؛ ومن ثمّ يمكن احتواؤها إذا تم تجنُّب مسبِّباتها التي يحصرها فيما يلي:

- سوء التدبير والفساد الإداري: وما صاحب ذلك من انتشار الرشوة والمحسوبية وتفشِّي الفوضى وتدهور الإنتاج؛
- زيادة الريع العقاري في الزراعة: نتيجة قيام مسؤولي الدولة المملوكية بزيادة الضرائب على مستأجري الأراضي؛ مما أدى إلى توقُّف الفلاحين عن الإنتاج فقلت المحاصيل الزراعية؛
- سوء السياسة النقدية ورواج الفلوس: كانت النقود في عصر المقريزي من ثلاثة أنواع: الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية؛ وقد أصبحت الدراهم الفلوس تُمثِّل المعروض النقدي بصفة أساسية أثناء فترة المجاعة؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛ بمعنى أن زيادة الإصدار النقدي لم يكن يُقابلها زيادة في حجم الناتج الوطني (زيادة حقيقية في السلع).

٢. تداعيات الأزمة الاقتصادية: تعرَّض المقريزي للأثر الاقتصادي لارتفاع الأسعار على الدخل الحقيقي لفئات المجتمع؛ ويتفاوت ذلك التأثير حسباً لطبيعة الدخل وطبيعة الثروة؛ حيث قام بتقسيم السكان إلى سبعة أقسام؛ مما له إيجابيته في إطار الدراسات الاقتصادية الحديثة!

جدول٢: آثار الأزمة الاقتصادية على الفئات الاجتماعية المختلفة			
الرقم	الفئة	الخصائص	آثار الأزمة
١	الدولة	المسؤولون في السلطة	• استفادة ظاهرية: زادت إيراداتها لزيادة الضرائب على الأراضي؛ غير أن هذه الزيادة تبقى صورية؛ بسبب تناقص القيمة الحقيقية لتلك المبالغ، وتناقص مقدرة الناس على تلبية المطالب المالية المتزايدة.
٢	مياسير التجار وأولو النعمة والترف	الثروة ممثّلة في نقود سائلة	• تحقيق خسارة: ارتفاع الأسعار جعل هذه الثروة تتناقص قيمتها الحقيقية، كما يتناقص مقدارها بسبب الإنفاق على المعيشة.
٣	الباعة وأصحاب الحرف	متوسِّطو الحال من التجار	• ارتفاع المداخيل: لكن بسبب ارتفاع الأسعار فإنهم حافظوا على مستوى المعيشة السابق.
٤	أصحاب الفلاحة والحرث	فقراء الزراع + أثرياء الزراع	• فقراء الزراع: تضرُّر من الغلاء؛ • أثرياء الزراع: تعظيم ثرواتهم.
٥	العلماء وطلاب العلم والجند	أصحاب المرتبات الثابتة	• ضرر شديد: حيث ساءت أحوالهم؛ بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل لا يتناسب مع مداخيلهم الثابتة أو المحدودة.
٦	الأجراء والحمالون والخدَم	العمال أصحاب الأجور المنخفضة	• تضرُّر الغالبية: مات منهم الكثير؛ حيث لم يوجد الواحد منهم إلا بعد بحث وعناء؛ • زيادة أجور البقية: بسبب أن عددهم تناقص؛ فإن أجور مَن بقي زادت.
٧	أهل الخصاصة والمسكنة	المتسوِّلون الذين لا دخل لهم من عمل أو ثروة	• موت معظمهم جوعاً وبرداً، ولم يبق منهم إلا القليل.

٣- معالجة الأزمة الاقتصادية: يرى المقريزي أن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال هي الذهب والفضة فقط؛ لكن النظام النقدي عرف تطورات بعد الأزمة أدى إلى زيادة الأسعار زيادة كبيرة على النحو التالي:

جدول ٣: النظام النقدي قبل الأزمة الاقتصادية وبعدها	
قبل الأزمة الاقتصادية	بعد الأزمة الاقتصادية
دينار ذهبي = ٢٤ درهماً من الفضة	اختلالات نقدية
الدرهم الفضي = ١٤٠ درهماً فلوساً	كثرة الفلوس النحاسية المتداولة

ولعلاج هذا الارتفاع في الأسعار اقترح المقريزي ما يلي:

ضرورة العودة إلى نظام النقد الطبيعي: العودة إلى نظام المعدنين Bimetallism (الذهب والفضة) مع تثبيت قيمة النقود؛ حيث تكون فيه الدنانير الذهبية والدراهم الفضية هي أساس العرض النقدي، والدراهم الفلوس تكون محدودة في كميتها وتُستخدم في تسهيل عملية المبادلات ذات القيم الصغيرة؛

ضبط الإصدار النقدي: إذا كانت النقود تُدفع مقابل سلعة أو خدمة؛ فإن الأسعار في هذه الحالة تكون في مستواها العادي، ويمكن التعبير عن هذا بأن إصدار النقود مرتبط بالإنتاج الوطني.

ولعلّ ذلك ينسجم مع اقتراح رئيس الوزراء الماليزي السابق "مهاتير محمد" في وقت سابق؛ باعتماد الدول الإسلامية على نظام الدينار الذهبي والدرهم الفضي كعملتين للدول الإسلامية، وينسجم حالياً مع توصيات الخبراء لاحتواء الأزمة المالية العالمية بضرورة الربط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي!

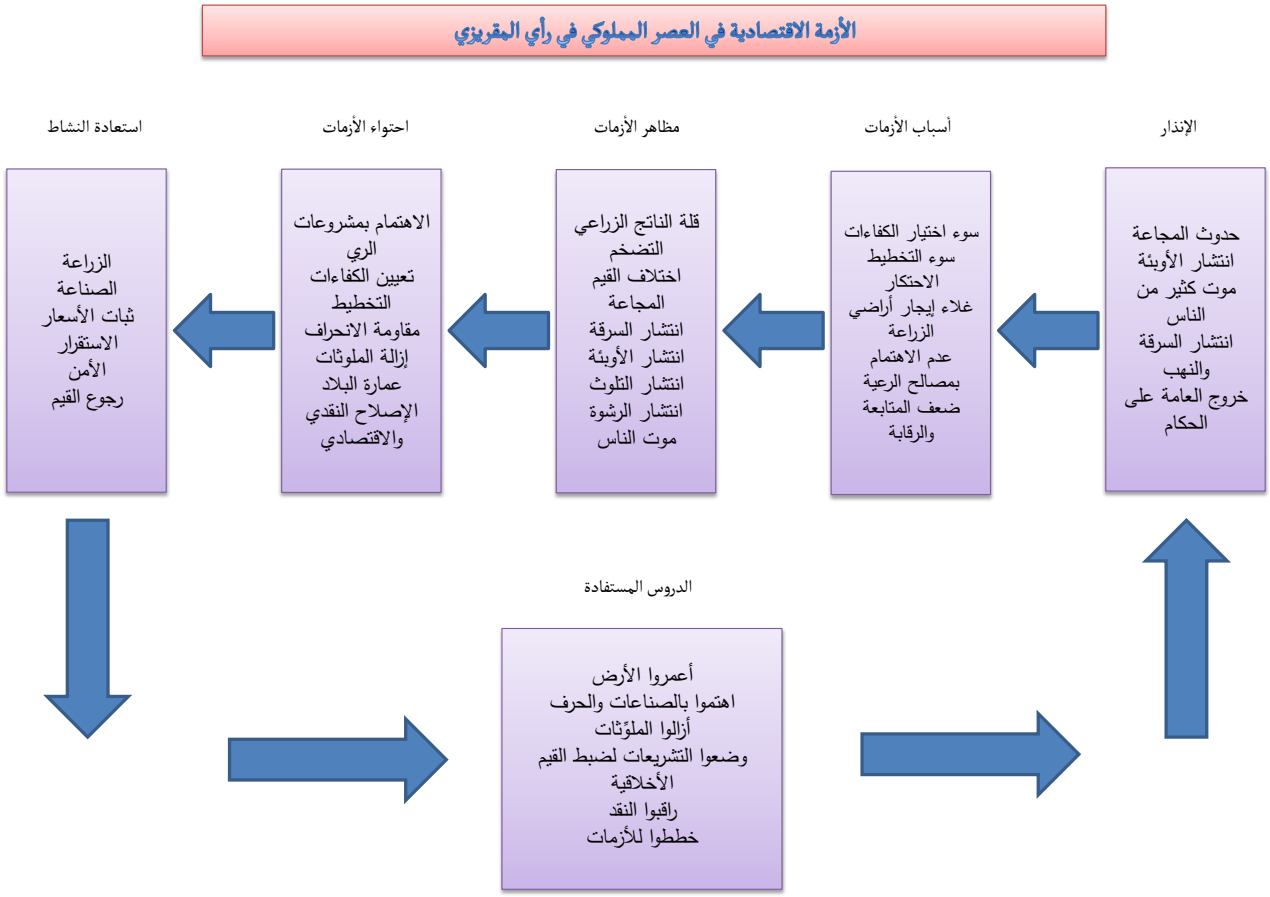

خاتمة

تُعتبر التجارب التاريخية مادة خام لإدارة الأزمات والاستفادة منها؛ لأن الوقوف على أسباب تفاقم الأزمات الاقتصادية في فترات سابقة هو خطوة نحو إمكانية علاج الأزمات الحالية والمستقبلية!

ولا شك أن استقراء الأزمات من منظور المقريزي يكشف أسبابها الحقيقية التي تكمن في الفساد والسياسات الحكومية السيِّئة، وضعف عناصر الإدارة كالتخطيط وسوء اختيار الكفاءات البشرية، وإهمال المتابعة والرقابة، وتزيد الأزمة سوءاً من خلال الإفراط في إصدار النقود الائتمانية. وإذا تزامنت هذه العوامل كلها مع حدوث المجاعة؛ فسوف يؤدي ذلك إلى درجة عالية من التضخم، وتفاقم بؤس الفقراء وإفقار البلاد. ولعل ذلك هو ما يُشار إليه الفكر الحديث في علم إدارة الأزمات!

وإنه من غير المُنصف أنْ يُعتبر الفكر الاقتصادي ظاهرة أوربية بحتة تبدأ من المجتمع اليوناني والروماني (القرن ٥ قبل الميلاد) وتنتهي في المجتمعات الأوربية الغربية حيث بداية ظهور المدارس الاقتصادية (القرن ١٨ الميلادي)، مع تجاوز مجحِف للتراث العربي والإسلامي في المجالات الاقتصادية خلال العصور الوسطى (٥٠٠م-١٥٠٠م)!

ولقد تبيَّن لنا أن الحضارة العربية والإسلامية تملك من الأفكار الاقتصادية ما يفوق تلك الآراء الغربية؛ بل كان لها فضل السَّبق عليها؛ حيث تُعتبر إسهامات المقريزي رائدة وذات إضافة هامة بسَبقه لأصحاب النظرية النقدية والنظرية الكينزية؛ من خلال اهتمامه بتحليل السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد الوطني، ومطالبته بتدخُّل الدولة في حال وجود الأزمات الاقتصادية!